الجامعة العربية تندد بإعلان الاحتلال بدء إقامة منشأة مخصصة لتنفيذ أحكام الإعدام بحق الأسرى

القاهرة- وفا- نددت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتطورات الخطيرة المتمثلة في إعلان سلطات الاحتلال الإسرائيلي، على لسان وزير أمنها القومي المتطرف إيتمار بن غفير، بدء إقامة منشأة مخصصة لتنفيذ أحكام الإعدام بحق المعتقلين الفلسطينيين داخل معتقلات الاحتلال، وما يرافق ذلك من تجهيز جناح للمحكومين بالإعدام وغرف لمشاهدة عمليات التنفيذ من قبل عائلات من يسميهم الاحتلال "الضحايا".

وحذرت الأمانة العامة، في بيان الأربعاء، من أن تنفيذ سلطات الاحتلال أحكام الإعدام بحق المعتقلين يعد جريمة حرب تستوجب المساءلة الدولية.

وأوضحت أن هذه الخطوة تمثل تصعيدا خطيرا وغير مسبوق في انتهاك حقوق المعتقلين الفلسطينيين، وتشكل خرقا سافرا للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والبروتوكولات الملحقة بها، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تحظر بشكل قاطع تطبيق عقوبة الإعدام في الأراضي المحتلة، وتؤكد حماية المعتقلين من أي معاملة لا إنسانية أو تعسفية.

وأكدت الجامعة العربية أن إقرار قانون عقوبة الإعدام في آذار/ مارس الماضي، والشروع الآن في تهيئة البنية التحتية لتنفيذه، يندرج ضمن سياسة ممنهجة تستهدف تصفية القضية الفلسطينية وحقوق شعبها، وتحويل معتقلات الاحتلال إلى مسارح للإعدامات، في انتهاك صارخ لمبادئ العدالة والقانون الدولي.

وحملت الجامعة العربية سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن أي تداعيات قد تترتب على هذه السياسات الإجرامية.

ودعت الأمانة العامة المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية، إلى تحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية، واتخاذ إجراءات فورية وحاسمة لوقف هذه الممارسات، وفرض حماية دولية على المعتقلين الفلسطينيين، ومحاسبة المسؤولين الإسرائيليين عن هذه الانتهاكات.

وأكدت دعمها الثابت والمطلق لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وفي مقدمتها حقه في الحرية والكرامة وإنهاء الاحتلال، وجددت دعوتها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى التحرك العاجل لمنع وقوع كارثة إنسانية وقانونية جديدة.

وكانت وسائل إعلام عبرية قالت إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي شرعت بتجهيز غرفة لتنفيذ أحكام الإعدام ضمن جناح مخصص لمعتقلين فلسطينيين، وذلك بعد أشهر من إقرار الكنيست قانونا يجيز تطبيق عقوبة الإعدام بحق معتقلين على خلفية تعرفها إسرائيل بأنها "إرهابية".

وقالت إن وزير الأمن القومي الإسرائيلي في حكومة الاحتلال المتطرف إيتمار بن غفير، كشف عن خطط لإقامة أول منشأة مخصصة للمحكومين بالإعدام في إسرائيل.

وأضافت "عقب إقرار القانون، يجري حاليا بناء الجناح في وسط إسرائيل، وأن المنشأة تتضمن تجهيزات مخصصة لتنفيذ أحكام الإعدام بحق المحكومين".

وظهر المتطرف بن غفير في مقطع مصور من موقع البناء، متحدثا عن بدء تنفيذ المشروع بعد إقرار قانون عقوبة الإعدام.

ووفقا لما نقله الإعلام العبري فقد صرح بن غفير بالقول: "وعدنا بإقرار قانون عقوبة الإعدام للإرهابيين، وقد فعلنا، الآن بدأ جناح المحكومين بالإعدام ومنشأة الإعدام في التبلور".

تأسيس فرع لهيئة المتقاعدين المدنيين في محافظة رام الله والبيرة

رام الله- الحياة الجديدة- عقد، أمس الخميس، المؤتمر التأسيسي لفرع هيئة المتقاعدين المدنيين في محافظة رام الله والبيرة، لمناقشة عدد من القضايا الوطنية والاجتماعية والمطلبية التي تهم المتقاعدين، والعمل على صون حقوقهم وتحقيق العدالة الاجتماعية لهم.

وأكد المؤتمر الذي عقد تحت إشراف دائرة التنظيمات الشعبية في منظمة التحرير الفلسطينية، مواصلة النضال من أجل تحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني، وحقه في الحرية والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وانتخب المؤتمر، في أجواء ديمقراطية، هيئة إدارية لفرع هيئة المتقاعدين المدنيين في المحافظة، مكونة من 11 عضوا، هم: سلطان الريماوي، وبسام الخطيب، ويوسف قاسم، وسعيد الجمل، ود. عزمي عوض، وعبد الكريم ضراغمة، وصباح سراري، وإلهام شماسنة، ونصر نوفل، وراضي أبو فخيدة، وأمين عنابي. وكانت الهيئة تأسست كجمعية عام 2006، ثم انضمت لاحقا، بقرار من الرئيس، إلى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

اللواء السقا يتسلم رسالة الدكتوراة من المقدم دكتور علاء ياسين

رام الله- الحياة الجديدة- تسلّم اللواء علام السقا، مدير عام الشرطة، أمس الخميس، نسخة من رسالة الدكتوراة التي أعدها المقدم دكتور علاء ياسين، من مرتب اتحاد الشرطة الرياضي، بحضور العميد ياسر الفاهوم، مساعد مدير عام الشرطة للقوى البشرية، والعميد موسى أبو السعود، مدير إدارة الاتحاد الرياضي للشرطة، وذلك في مكتبه بمدينة رام الله.

وجاءت الرسالة بعنوان "أثر استخدام الأسلوب التبادلي والاكتشاف الموجّه في تنمية مهارات كرة اليد لدى طلاب مديرية نابلس بفلسطين"، والتي أعدها في جامعة العلوم الإسلامية الماليزية (USIM) في ماليزيا. وأشاد اللواء السقا بهذا الإنجاز الأكاديمي، مؤكدا حرص قيادة الشرطة على دعم منتسبيها وتشجيع البحث العلمي والدراسات المتخصصة التي تسهم في تطوير الأداء والارتقاء بالعمل المؤسسي والرياضي في جهاز الشرطة.

من جانبه، أعرب المقدم دكتور علاء ياسين عن شكره وتقديره لقيادة الشرطة على دعمها المتواصل للمسيرة العلمية، مؤكداً أهمية توظيف مخرجات البحث العلمي في تطوير العمل الرياضي والشرطي وتعزيز الأداء المؤسسي.

جددت التأكيد على دعم حل الدولتين عن طريق التفاوض

نائبة وزير الشؤون الخارجية الهندي تختتم زيارتها الرسمية إلى فلسطين

رام الله- الحياة الجديدة- اختتمت نائبة وزير الشؤون الخارجية بحكومة الهند السفيرة سريبريا رانغاناثان، زيارتها الرسمية إلى دولة فلسطين، التي امتدت من 18 إلى 20 آب 2026.

وأوضحت السفارة الهندية في بيان صحفي، أن هذه الزيارة أعطت زخما إضافيا للشراكة الهندية–الفلسطينية الراسخة، مع التركيز على التعاون في القطاع الصحي، والشراكة التنموية، وتنمية المهارات وبناء القدرات، والتواصل المجتمعي.

وأشارت إلى أنه خلال الزيارة، التقت السفيرة رانغاناثان، رئيس الوزراء محمد مصطفى، ووزيرة الخارجية فارسين شاهين، ووزير الصحة ماجد أبو رمضان، ووزيرة العمل إيناس العطاري، ومستشار الرئيس للشؤون الدبلوماسية مجدي الخالدي.

وقالت السفارة، إن هذه اللقاءات أتاحت فرصة لاستعراض مجمل العلاقات الهندية–الفلسطينية، وتبادل وجهات النظر بشأن التطورات الإقليمية والدولية، وبحث سبل تعزيز التعاون الثنائي.

وجددت السفيرة رانغاناثان التأكيد على دعم الهند المبدئي والراسخ لحل الدولتين عن طريق التفاوض.

ولفتت إلى أنه من أبرز نتائج الزيارة وضع حجر الأساس للمستشفى الهندي فائق التخصص في عرابة جنوب جنين، وهو أحد المشاريع التنموية الرئيسية الممولة من حكومة الهند، والذي يجري تنفيذه في إطار الالتزام الذي أعلنه رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، وسيضم المستشفى تخصصات طبية متعددة، بما في ذلك مركزا لعلاج الإصابات، ومن المتوقع أن يسهم في تعزيز الوصول إلى الخدمات الطبية المتقدمة والمتخصصة، لا سيما لسكان محافظة جنين وشمال الضفة الغربية.

كما جرى، بحضور رئيس الوزراء، توقيع مذكرتي تفاهم بشأن "إنشاء مستشفى فائق التخصص في فلسطين" و"دعم برنامج التدريب المهني في قطاع الطباعة"، حيث وقعت نائبة الوزير المذكرتين مع وزير الصحة، ووزيرة العمل إيناس العطاري.

وفي وقت سابق، التقت نائبة الوزير بوزير الصحة، حيث بحث الجانبان سبل تعميق التعاون في القطاع الصحي، بما في ذلك التعاون في مجال التدريب. كما أبلغت الجانب الفلسطيني بقرار الهند تنظيم مخيم لتركيب الأطراف الصناعية في فلسطين، والتبرع بمكعب BHISHM، وهو مركز صحي متنقل، لاستخدامه في غزة. كما سلمت الدفعة الأولى من الأدوية المنقذة للحياة.

وزارت السفيرة رانغاناثان أيضا مركزا صحيا تابعا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين(الأونروا) في مخيم الأمعري، حيث استمعت إلى إحاطة حول الخدمات الصحية التي تقدمها الوكالة وأهميتها في تلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين، مؤكدة دعم الهند الراسخ والمستمر للأونروا.

وسلطت الزيارة الضوء على اتساع نطاق الشراكة التنموية بين الهند وفلسطين في مجالات التعليم، وبناء المؤسسات، والتدريب المهني، وتمكين المرأة.

وفي قطاع التعليم، تم تعزيز التعاون من خلال مبادرة (School-in-a-Box)، التي يجري تنفيذها بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي، وتشمل توفير موارد تعليمية رقمية لدعم بيئة تعليمية حديثة في المدارس الفلسطينية، ولا سيما في قطاع غزة.

كما ستسهم مذكرة التفاهم بشأن التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) في قطاع الطباعة في تعزيز دعم الهند لقطاع الطباعة الفلسطيني، بما في ذلك من خلال المطبعة الوطنية الفلسطينية الممولة من حكومة الهند. وزارت السفيرة رانغاناثان المطبعة، حيث اطلعت على عملياتها وقدراتها الفنية.

كما زارت نائبة الوزير، عددا من المشاريع الجارية الممولة من حكومة الهند في فلسطين، بما في ذلك مركز الهند–فلسطين لتمكين المرأة "تراثي" والمعهد الفلسطيني للدبلوماسية، بما يعكس استمرار دعم الهند للتمكين الاقتصادي للمرأة، وبناء القدرات المؤسسية، وتنمية الموارد البشرية.

وزارت السفيرة رانغاناثان كذلك الحديقة التكنولوجية الهندية–الفلسطينية الممولة من حكومة الهند، برفقة وزيري التربية والتعليم العالي والاتصالات والاقتصاد الرقمي. وخلال الزيارة، قامت بجولة في مرافق الحديقة وشاركت في طاولة مستديرة حول سياسات الابتكار بين الهند وفلسطين، بحضور ممثلين عن منظومة التكنولوجيا والابتكار الفلسطينية. وبحثت المناقشات فرصا عملية للتعاون في مجالات من بينها البنية التحتية العامة الرقمية، وريادة الأعمال، وبناء القدرات، مع تسليط الضوء على دور التكنولوجيا والابتكار في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

وخلال الزيارة، تواصلت نائبة الوزير أيضا مع المجتمعات المحلية والمؤسسات المستفيدة من المبادرات التنموية المدعومة من الهند.

وفي أريحا، افتتحت السفيرة رانغاناثان، إلى جانب محافظ أريحا والأغوار حسين حمايل، مشروعا سريع الأثر مدعوما من حكومة الهند ونفذ بالتعاون مع جمعية سيدات أريحا الخيرية، وقد دعم المشروع أعمال إعادة تأهيل وتأثيث وتحديث المرافق التعليمية في مدرسة الجمعية، بما يسهم في تحسين البيئة التعليمية للطلبة والمعلمين.

وأكدت السفارة، أن القادة والمسؤولون الفلسطينيون رحبوا بالمبادرات التي تم دفعها قدما خلال الزيارة، وأعربوا عن تقديرهم لدعم الهند الراسخ للشعب الفلسطيني. كما أكدوا أهمية الشراكة التنموية الهندية في تعزيز الخدمات العامة الأساسية، وبناء القدرات المؤسسية، والاستجابة للأولويات التنموية الفلسطينية.

وشددت، أن الزيارة أبرزت اتساع وعمق الشراكة الهندية–الفلسطينية، التي تجمع بين التواصل السياسي رفيع المستوى والتعاون التنموي الذي يحقق نتائج عملية في القطاعات ذات الأولوية. وتظل الهند ملتزمة بقوة بدعم الشعب الفلسطيني من خلال مبادرات تستجيب للأولويات الفلسطينية، وتعزز المؤسسات والخدمات العامة، وتسهم بشكل ملموس في حياة المواطنين.

معهد ماس يناقش ورقة حول خطط التعافي وإعادة إعمار قطاع غزة والسيناريوهات السياسية المحتملة

رام الله– الحياة الجديدة- عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، لقاء الطاولة المستديرة السادس لعام 2026 لمناقشة "قطاع غزة ما بعد الحرب: رؤى وتحليل مقارن لخطط التعافي، واعادة الاعمار والسيناريوهات السياسية" وذلك في مقر المعهد وعبر تقنية الزووم.

وأعد الورقة الخلفية الباحث في المعهد مسيف مسيف، فيما قدم كل من الدكتور عمر شعبان مؤسس ومدير مؤسسة بال ثينك للدراسات الاستراتيجية – قطاع غزة، ويارا سالم منسقة الفريق الفني لإطار عمل فينيق غزة، والباحث ياسر شلبي مداخلاتهم على الورقة.

ورحب المدير العام للمعهد في كلمته الافتتاحية بالمشاركين، معبرا عن تقديره لمؤسسة هينرش بل (مكتب فلسطين والأردن) لدعمها هذه الجلسة.

بدوره استعرض مسيف بنية الورقة التي تتكون من أربعة أقسام رئيسة. يقدم القسم الأول وصفا شاملا ومفصلا للسياق العام الذي نشأت فيه هذه الخطط، مع تصنيفها حسب الفترة الزمنية إلى ثلاث مجموعات: خطط صادرة قبل الحرب الأخيرة، وخطط صادرة خلال الحرب، وخطط صادرة بعد ما يسمى بـ"اتفاق وقف إطلاق النار" في 10 تشرين أول 2025، بالإضافة إلى تصنيفها بحسب الجهات المعدة لها (دولية، وإقليمية، وفلسطينية، وقطاع خاص).

أما القسم الثاني، فيعرض مصفوفة تحليلية شاملة تقارن بين الخطط الأربع عشرة وفق المعايير المذكورة أعلاه. ويستعرض القسم الثالث الإطار القانوني الدولي ذي الصلة بإعادة الإعمار، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وحق تقرير المصير، والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. ويختتم التقرير بملاحظات ختامية تلخص أبرز السيناريوهات المحتملة والنتائج.

وأوضح الباحث بأن الخلاف الأساسي بين هذه الخطط لا يتمثل في الجوانب التقنية فحسب، بل يكمن في جوهره، في القضايا المتعلقة بالحوكمة والسيادة، ومن هنا تبرز الاختلافات الجوهرية بينها، والتي تتمحور حول مجموعة من الأسئلة الرئيسة، من قبيل: من يحدد الأولويات؟ ومن يسيطر على التنفيذ؟ ومن يمتلك الأصول التي يعاد بناؤها؟ وهل ستعزز عملية إعادة الإعمار السيادة الفلسطينية والحقوق والملكية الوطنية أم ستؤدي إلى تقويضها؟.

ويرى الباحث بأنه يمكن تصنيف الخطط الأربع عشرة ضمن خمسة أنماط رئيسية: المقاربة التنموية التقنية، والمقاربة السياسية - الامنية، والمقاربة الاستثمارية – الخصخصة، ومقاربة الحوكمة الانتقالية الدولية، والمقاربة المجتمعية التشاركية. كما استعرض الباحث مجموعة من السيناريوهات العامة لمسارات إعادة الإعمار، والتي تأتي بناء على ربط خلاصات المقارنة السابقة بالواقع السياسي المحتمل في مرحلة "اليوم التالي"، ولخص الباحث أبرز السياسات المحتملة في أربعة سيناريوهات: قيادة فلسطينية في ظل مظلة إقليمية/ دولية، وحوكمة انتقالية دولية قصيرة الأمد، وإعمار استثماري يقوده القطاع الخاص مع ترتيبات أمنية خاصة، واستمرار الوضع القائم مع تعاف مجزأ وبطيء في ظل القيود المستمرة.

ويتيح السناريو الأول تعزيز الشرعية والمساءلة محليا ويزيد من فرص بناء محتوى محلي في التنفيذ، إلا أن أحد مخاطره المحتملة تتمثل في تسييس التمويل أو تأخيره. بينما قد يوفر الثاني سرعة أكبر في التمويل والتنفيذ، لكنه قد يؤدي إلى مخاطرة في تهميش الدور الفلسطيني.

أما السيناريو الاستثماري فيركز على المشاريع الكبرى والشراكات مع القطاع الخاص، لكنه يثير مخاطر تتعلق بالعدالة الاجتماعية وحقوق الملكية والاعتماد طويل الأمد. في المقابل، يؤدي استمرار القيود والتوتر إلى إبطاء الإعمار وتحويله إلى تدخلات متفرقة، بما يطيل أمد التعافي ويزيد المخاطر الاجتماعية والاقتصادية. وتؤكد هذه السيناريوات أن نجاح أي خطة لا يعتمد على جودة تصميمها فقط، بل على مدى مواءمتها للواقع السياسي والأمني وقدرتها على العمل في ظل المخاطر والقيود المحتملة.

واختتم الباحث عرضه بحزمة من التوصيات تتمحور حول ضرورة إعادة توجيه خطط التعافي والإعمار نحو مرجعية فلسطينية واضحة تستند إلى السيادة الوطنية والقانون الدولي، مع اعتماد معايير موحدة لتقييم الخطط والتمييز بين الرؤى الاستشرافية والبرامج التنفيذية، وضمان حماية الملكية والسكن وجبر الضرر ومنع التهجير. كما ينبغي أن تكون خطط الإعمار شاملة، بحيث تغطي الإسكان والبنية التحتية والاقتصاد والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والحوكمة والبيئة والتنمية المجتمعية، مع تعزيز المشاركة المحلية والقطاع الخاص الفلسطيني.

ولتسريع التنفيذ، يقترح الباحث أن يتم إزالة القيود التي تعيق الإعمار، وتحقيق توافق وطني وتوحيد الرؤية السياسية، وتعبئة دعم دولي مالي وسياسي يتناسب مع حجم الدمار، إلى جانب تنشيط دور الهيئات المحلية والمجتمع المدني والاقتصاد المحلي، وضمان أن يكون الفلسطينيون فاعلين وشركاء في عملية الإعمار. كما تبرز أهمية تنسيق جهود المؤسسات الدولية ضمن مسار موحد، بما يقلل التشتت ويعزز كفاءة التمويل والتنفيذ واستدامة عملية التعافي وإعادة الإعمار.

وفي مداخلتها، أكدت يارا سالم أن جوهر الاختلاف بين خطط إعادة الإعمار ليس تقنيا بقدر ما هو سياسي، مشيرة إلى أن الورقة تقارن بين 14 خطة وتطرح سؤالا أساسيا حول من يملك عملية إعادة الإعمار في غزة، مؤكدة ضرورة أن تكون ملكية عملية الإعمار فلسطينية.

وشددت على أهمية إيلاء البلديات اهتماما خاصا، نظرا لدورها المحوري في إدارة عملية إعادة الإعمار وتقديم الخدمات. كما أكدت أن غزة ليست أرضا فارغة، وأن الدمار لا يمحو الذاكرة أو حقوق الملكية مشيرة إلى أن إعادة الإعمار عملية متداخلة تتجاوز إعادة بناء المساكن والبنية التحتية.

ودعت إلى العمل على استعادة قدرة المجتمع الفلسطيني على إعادة بناء نفسه وتعزيز صموده، ودمج خطط التعافي المبكر مع خطط إعادة الإعمار ضمن رؤية متكاملة، مؤكدة في ختام مداخلتها أهمية التعاون وتبادل الجهود لتعزيز الورقة البحثية وتطويرها.

وأشار عمر شعبان في مداخلته إلى أن الاهتمام الدولي بإعادة الاعمار تراجع في ظل استمرار الحرب والقصف اليومي، لافتا إلى أن بعض خطط الإعمار أعدت دون أي مشاركة فلسطينية. وأكد أن الحديث عن الإعمار لا يمكن فصله عن الواقع الأمني والسياسي القائم، في ظل استمرار القيود على إدخال المواد إلى القطاع وخضوعها للموافقة الإسرائيلية.

كما طرح تساؤلات أساسية حول من سيمول إعادة الإعمار، إضافة إلى كيفية تحديد أولويات الدول والجهات الداعمة في ظل وجود أزمات وأولويات أخرى لديها. وشدد على حجم المعاناة التي يعيشها سكان قطاع غزة نتيجة استمرار عمليات القتل، وعلى ضرورة توحيد الفلسطينيين في مواجهة كارثة تمس الجميع، مشيرا إلى ما تشهده الضفة الغربية من ارهاب المستوطنين.

بدوره، أوضح الباحث ياسر شلبي أن الحكومة أعدت خطة لإعادة إعمار قطاع غزة، جرى تزويد الجانب المصري بها واعتمادها من قبل جامعة الدول العربية، مشيرا إلى وجود خطة للتعافي المبكر أيضا. وأكد أن الملكية الوطنية لعملية التخطيط تمثل عنصرا اساسيا، وأن التخطيط لإعادة الإعمار لا ينبغي أن يقتصر على الجانب الفني، بل يجب أن يستند إلى إطار سياسي واضح تنعكس فيه الاعتبارات الفنية. وشدد على ضرورة أن تتوافق أي جهود إقليمية أو دولية مع الجانب الفلسطيني، مؤكدا أن المسار الرسمي الفلسطيني هو المسار الذي ينبغي أن يقود عملية التخطيط وإعادة الإعمار.

وأجمع الحضور على أن التعافي المبكر يشكل الأساس لأي عملية لإعادة إعمار قطاع غزة، وأنه لا بد من وجود خريطة مرجعية وطنية موحدة تستند إليها مختلف جهود التخطيط والإعمار. كما أكدوا أن نجاح أي خطة يبقى مرتبطا بتحديد شكل الحكم والحوكمة في القطاع. وشددوا أيضا على ضرورة أن تكون الخطة الفلسطينية هي المرجعية الأساسية لأي جهود إقليمية أو دولية لإعادة الإعمار، بما يضمن انسجامها مع الأولويات والاحتياجات الوطنية.